

اتحاد الصحفيين في بريطانيا يطالب بي.بي.سي برفض الشروط الإيرانية

يسمح بأنشطة مراسل شبكة بي.بي.سي البريطانية في إيران. وقال حدادي "إن مراسل بي.بي.سي كان موجوداً في إيران لعدة أيام، وليس صحيحاً أنه موجود ويعمل في إيران، حيث تركها قبل حوالي 10 أيام"، مؤكداً أن "مراسل هيئة الإذاعة البريطانية بي.بي.سي سي يسافر إلى إيران لإعداد التقارير فقط".

ولم يرد حدادي بشكل صريح على تفاصيل من التقارير، ونفى فقط الاتفاق على العمل الدائم لمراسل بي.بي.سي في إيران.

واستهدفت السلطات الإيرانية بشكل منهجي الصحفيين في الخدمة الفارسية لهيئة الإذاعة البريطانية -الذين يتخذون من لندن مقراً لهم- وعائلاتهم في إيران، منذ أن بدأت بثها الفضائي في عام 2009، وفقاً لبيانات.

وأكد أنه في عام 2017 بدأت السلطات الإيرانية تحقيقاً جنائياً استهدف الصحفيين العاملين في الخدمة الفارسية لهيئة الإذاعة البريطانية، بدعوى أن عملهم يعد جريمة ضد الأمن القومي الإيراني، ورافق ذلك أمر قضائي بتجميد أصول 152 من الصحفيين العاملين فيها ومنعهم من شراء أو بيع الممتلكات داخل إيران.

كما قامت السلطات الإيرانية بنشر أخبار مزيفة وتشهيرية لضرب سمعة موظفي بي.بي.سي الفارسية وعائلاتهم، على سبيل المثال من خلال اتهام الصحافيات بالعباء أو الخيانة الزوجية، بحسب البيان.

ويتهم بعض نشطاء المعارضة الإيرانية القسم الفارسي لمحطة البي.بي.سي، بالاختراق من قبل النظام الإيراني من خلال بعض الموظفين الذين يبشرون تقارير لصالح طهران ويدعمون التيار الإصلاحية أو نشطاء اللوبيات الإيرانية في الخارج.

لنحدر - انتقد الاتحاد الوطني للصحافيين في بريطانيا، بشدة، رصوخ هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" للشروط الإيرانية من أجل السماح لأحد مراسليها، بإنتاج تقارير من داخل إيران خاصة بالخدمة العالمية دون القسم الفارسي.

وذكر الاتحاد في بيان، الإثنين، أن "هذا القرار يبعث برسالة خاطئة إلى الحكومة الإيرانية، من خلال قبول هذه الشروط (تفيد) بأنها تمكنت من التأثير على طريقة بث وقرارات قناة بي.بي.سي فارسي".

ونشرت صحيفة "هايفينغتون بوست" الأسبوع الماضي تقريراً عن انصياع بي.بي.سي للشروط الإيرانية بالسماح لمراسل في الخدمة العالمية بإعداد تقارير داخل إيران شرط عدم مشاركة المواد الصحافية والتقارير التي تجمعها في إيران مع الخدمة الفارسية في القناة.

وذكر التقرير أن هذه الصفقة أثارت غضب بعض الموظفين الذين يرون أنها تواطؤ مع حكومة تسجن وتعذب وتقتل الصحافيين وتشن حملة قمع على الصحافيين.

وأقر المتحدث باسم هيئة الإذاعة البريطانية بي.بي.سي موافقة المحطة على مطالب الحكومة الإيرانية، وذكر أن "جميع وسائل الإعلام الدولية تخضع لقيود البث في إيران".

وأضاف "لقد قبلنا بعض القيود في هذه المناسبة من أجل تزويد جماهيرنا برؤى نادرة من داخل البلاد، وهذا مدرج في تغطيتنا".

غير أن الاتحاد الوطني للصحافيين في بريطانيا، طالب إدارة بي.بي.سي بتغيير نهجها وعدم قبول هذه الشروط في المستقبل.

وقالت ميشيل ستونستريت، الأمينة العامة للاتحاد، إن "قرار هيئة الإذاعة البريطانية بالموافقة على منع موظفي الخدمة الفارسية من استخدام المواد التي تم جمعها في إيران قد أثر بعمق على معنويات وسلامة أعضائنا".

وأضافت "لا تعارض النقابة إرسال فرق بي.بي.سي للبت من البلاد، لكن يجب ألا يكون ذلك في مقابل الشروط المقيدة المفروضة على الخدمة الفارسية لهيئة الإذاعة البريطانية".

والمشاركة أن محسن حدادي، السكرتير الصحافي لوزارة الإرشاد الإيرانية، نفى الأسبوع الماضي التقارير حول اتفاق

احتجاب «القدس» يكشف عمق أزمة الصحافة الفلسطينية

الصحف الرئيسية الثلاث تحتاج إلى التطوير في الشكل والمضمون



أخبار قديمة لا تغري القارئ

تقدم شكلاً ومضموناً مختلفين عما هو الحال عليه اليوم.

ولا تقتصر أزمة الصحف الفلسطينية على الضفة الغربية، إذ تدهورت أوضاعها أيضاً في قطاع غزة، حيث أعلنت إدارة مؤسسة الرسالة للإعلام عن توقف النسخة المطبوعة لصحيفة "الرسالة" التي تصدر بشكل نصف أسبوعي في قطاع غزة، بعد 22 عاماً على انطلاقتها، بسبب الأزمة المالية التي تعصف بالمؤسسة التابعة لحركة "حماس" منذ عدة أشهر، وكتبت الصحيفة في إصدارها الورقي الأخير "جفت الصحف".

وانطلقت صحيفة الرسالة بعدها الأول في فبراير 1997، وفي مارس 2019 أجبرت الأزمة المالية الصحيفة على وقف الطباعة، وكتب وسام عفيفة الذي شغل منصب مدير عام الصحيفة، "الرسالة الورقية تسلم الراية للنسخة الرقمية وهي تؤمن بأن التغيير سنة الحياة، وأن كباراً في الصحافة العالمية تحولوا إلى الرقمية، وأن التصدي الحقيقي هو الانتقال السلمي للأمن دون ضحايا أو خسائر وهو ما استعدت له الرسالة الرقمية مبكراً عبر منصاتها وأدواتها من الفنون الصحافية الحديثة".

خاصة أن الصحف الفلسطينية الثلاث لم تنجح في التحول من الورقي إلى الرقمي".

وأضاف جمهور "أن الأخبار التي تنشرها الصحف تعتمد بدرجة كبيرة على الأخبار الواردة من قبل مراسلي الصحف العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار العناوين والمواضيع المنشورة بين الصحف الفلسطينية الثلاث".

وباتت الصحف الورقية تعاني من أزمة فيما يتعلق بمفهوم الأنية إذ أن نسبة كبيرة من الأخبار التي تنشر في الصحف تكون عبارة عن أخبار صدرت في اليوم السابق ليوم النشر، الأمر الذي يفقدها ميزتها الأنية كما أن هذه الصحف تفقد إلى التحقيقات الصحافية والتقارير الإعلامية والإخبارية الجادة، إضافة إلى أن هذه الصحف تعاني من أزمات مالية جراء انخفاض نسبة التوزيع بسبب قلة القراء المتابعين لها، ما يؤثر سلباً على الاهتمام من قبل المعلنين لنشر إعلاناتهم في هذه الصحف.

وتابع "مستقبل الصحافة الفلسطينية سيكون محفوفاً بالمخاطر إن لم تترك سريعاً أهمية التحول، من الشكل الورقي إلى الإلكتروني، فالمطلوب منها حالياً أن

"غير مالية"، لكنها المرة الأولى التي تتوقف بسبب إضراب موظفيها.

ووصف الغول الأزمة المالية التي تعاني منها الصحيفة بـ"العميقة"، دون المزيد من التفاصيل. ولم يتسن الحصول على رد من إدارة الصحيفة، التي تعد الأوسع انتشاراً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأسس الصحيفة محمود أبو الزوف في العام 1951، وتوجد في فلسطين حالياً ثلاث صحف يومية بالضفة هي القدس، والأيام، والحياة الجديدة، بالإضافة إلى عدة صحف في قطاع غزة، كلها تعاني من قلة الإيرادات في ظل توجه المعلنين نحو الإعلام الإلكتروني.

ويعتبر التابعون للصحافة الفلسطينية أن الصحافة الورقية ما زالت تقوم بدور مهم والعديد من المؤسسات المحلية تحرص بشكل كبير على نشر أخبارها في الصحافة الورقية، لكنها تحتاج إلى التطوير في الشكل والمضمون، وذكر عمار جمهور، الخبير في الإعلام

تعاني الصحف الفلسطينية الرئيسية من قلة الإيرادات وأزمة مالية كبيرة تسببت في توقف صحيفة "القدس"، وما زالت هذه الأزمة تشكل خطراً على باقي الصحف في الضفة وقطاع غزة بسبب فشلها في التحول الرقمي وتوجه المعلنين نحو الإعلام الإلكتروني.

رام الله - احتجبت صحيفة "القدس" الفلسطينية، الثلاثاء، عن الظهور وتوقف تحديث موقعها الإلكتروني، بسبب إضراب موظفيها عن العمل، لعدم صرف رواتبهم منذ أربعة أشهر، نتيجة الأزمة المالية التي تعصف بها.

وتعد القدس كبرى الصحف الفلسطينية وأقدمها، حيث صدرت في العام 1951 وتتخذ من مدينة القدس مقراً لها. وقال منير الغول، عضو لجنة موظفي الصحيفة، إن قرار الإضراب جاء بعد

"مفاوضات طويلة مع إدارة الصحيفة وعدم التزامها بوعودها الخاصة بدفع الرواتب".

وأضاف الغول "عندما مست الأزمة لقمة عيش أطفالنا، قررنا الخوض بالإضراب المفتوح عن العمل لحين تحقيق مطالبنا".

صحيفة القدس سبق أن

توقفت عن النشر مرتين

لأسباب «غير مالية»، لكنها

المرة الأولى التي تتوقف

بسبب إضراب موظفيها

وتابع "صحيفة القدس بيتنا، وهي مؤسسة وطنية، نسمى للحفاظ عليها، لكن لم نجد سوى الإضراب للتعبير عن الحالة التي وصل إليها نحو 100 موظف في الصحيفة الورقية والموقع الإلكتروني، وقسم الإعلان".

وذكر الغول أن الإضراب عن العمل سيستمر، إلى حين "حل الأزمة".

وسبق لصحيفة القدس أن توقفت عن النشر مرتين في سنوات سابقة، لأسباب

الطول الاقتصادية لا تكفي لانتشال الصحف المصرية من أزمتها المهنية

إلى أهم العوامل الأساسية للصحافة، وهي القدرة على إيصال المعلومة بدقة وسرعة وحيادية كافية، وأفقد ذلك الثقة بين القارئ الذي يعلم الصيغة الحكومية وراء الخبر والصحيفة التي تكافح من أجل البقاء في سوق الإعلام.

ويرى أسامة السعيد مدرس الصحافة في الجامعة البريطانية بالقاهرة، أن فكرة وضع ضوابط حاسمة لعمل الصحف القومية في مجملها مهمة مع المحنة التي تعيشها تلك الصحف وجعلت الحكومة

أمام أزمة متعددة الجوانب. ويقول "العرب"، أن الخلاف هنا على طريقة الحل، هل هي سياسية أم اقتصادية؟ لأن إغفال الحكومة للجانب السياسي في اللائحة يضعف من فاعليتها، وإصلاح المنظومة الصحافية يحتاج إلى دفع المزيد من الحريات وإزالة بعض القيود على عمل الصحافي في اختيار الأخبار وصياغتها، فبدون حرية حقيقية يصبح الإصلاح بلا جدوى.

ويكمن الحل في تقدير السعيد في الدمج بين طريقة اقتصادية سياسية لإنعاش الصحف، لأن الصحافة الحكومية عاشت عقوداً من الفشل وسوء الإدارة، وزيادة الديون بسبب الإفراط في تعيين العاملين، وإصدار مطبوعات ضعيفة وغير مجدية، وكلها نقاط تبدو موجودة في حسابات اللائحة الجديدة، وبرزت عبر المواد الخاصة بضبط عملية إصدار الصحف.

ومن إيجابيات اللائحة تعزيزها، في المادة السابعة، لفكرة الارتقاء بمستوى الصحافي من خلال عقد وتنظيم الدورات التدريبية لكافة العاملين، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، وتنظيم برامج تبادل المعارف بين الهيئة ومثلياتها في دول أخرى.

المصري. وخلت من الإشارة إلى أي بنود ترتبط بمنح هذه الصحف حريات إضافية لتكون بمثابة صنارة الصيد للقاء الذين عزفوا عنها، ما يعني الاستمرار على النهج الحالي بعد أن قررت عدم

الاشتباك مع هوم المواطنين، وتعاملت مع القرارات الحكومية باعتبارها بيانات ورؤى رسمية تقوم بشرها فقط، من دون إتاحة حوارات بشأنها، بل إن أغلبها تسير بنفس الشكل الذي كانت عليه منذ سنوات ماضية.

تعد جودة الخبر والمقال المقدمين في الصحافة القومية أحد العيوب الأساسية، إذ تفتقد الجرائد والمجلات

وشبه مطلقاً، ما يضعف عملية التغيير، المرتبطة أحياناً بالنفوذ الواسع الذي يمكن أن يستخدم لصالح مسائل شخصية، والمهونة بقدرة أعضاء الهيئة على تنفيذ كل تلك الاختصاصات.

ولا تقتضيه السلطات الممنوحة للهيئة الوطنية مع أي من اللوائح المعتادة في عالم الصحافة، من ذلك مثلا وضع سلطات واسعة في قبضتها، مثل حق تعيين إقالة لرؤساء التحرير، وفرض الأجور ووضع آلية للمنازعات، واللائحة الجديدة تحت طائلة النقد بسبب عدم إتاحة الفرصة

لعمل الصحافي الحر، لاسيما أن سلطات اللائحة غير مسبوقه حتى على المستوى

سليم لتخفيض الديون، وستترتب على ذلك إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات.

ومن المتوقع أن تقرر الهيئة تحويل بعض الإصدارات الحكومية الورقية إلى مواقع إلكترونية لتوفير تكاليف الطباعة، غير أن هذا الإجراء بحاجة إلى كفاءات تستطيع مجاراة تطور الصحافة الإلكترونية في وقت ما زالت تعاني فيه مواقع هذه الصحف من مشكلات تقنية أدت إلى وقفها منذ شهر تقريبا لأسباب ترتبط بمحاولات تأمينها ضد عمليات القرصنة.

وتعد المشكلة الأساسية في اللائحة أنها منحت جهة واحدة سلطات واسعة

للتعامل مع أصول المؤسسات، وبالتالي الدخول على أولى خطوات الخصخصة، واحتمال إجراء هيكلة إدارية تؤدي إلى تقليص عدد العاملين الذي يصل إلى 22 ألف صحافي وعامل وإداري في ثماني مؤسسات تتبع الهيئة.

غير أن محمد الهواري، عضو الهيئة الوطنية للصحافة، أكد في تصريحات لـ"العرب"، عدم طرح مسألة دمج الإصدارات حتى الآن، لكنه لم يقطع بعدم اللجوء إلى ذلك الإجراء في المستقبل، مستبعداً فكرة خصخصة أي من هذه المؤسسات في الوقت الراهن، وتحمل خسائرها، لوجود قناعة بأن تلك الصحف تقوم بدور هام في دعم الدولة وتوجهاتها السياسية في ظل الصروب الإعلامية المختلفة التي تواجهها.

وتؤكد تقديرات الهيئة الوطنية أن ديون المؤسسات الصحافية القومية شهدت ارتفاعاً خلال العامين الماضيين، وصلت إلى 20 مليار جنيه (مليار و100 مليون دولار تقريبا) مطلع العام الجاري، بعد أن كانت 13 مليار جنيه (700 مليون دولار) عام 2017.

وأضاف الهواري أن الهدف الأساسي من التوسع في دور الهيئة يرجع إلى ضبط مسألة ميزانيات الصحف، ووقف تعرضها للمزيد من الخسائر كي تتمكن من البقاء كمرحلة أولى، وذلك سيكون عبر مراجعة جميع قرارات رؤساء مجالس الإدارات المالية والإدارية، والتواجد بشكل أكبر في الجمعيات العمومية. وسيكون على الهيئة التدخل بشكل أكبر لتصحيح المسارات الخاطئة، كما أن عملية استثمار الأصول تشرف عليها بشكل مباشر بالتنسيق مع ثلاث وزارات (الصناعة والاستثمار- المالية- قطاع الأعمال)، في محاولة لتوجيهها بشكل



صحف تكافح من أجل البقاء